الأمم المتحدة

S/2010/107

مجلس الأمن

Distr.: General
2 March 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه تقريرا عن أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الصين للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ (انظر المرفق). وقد أُعدت الوثيقة على مسؤوليتي بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المجلس الآخرين. وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **ليو** زنمين
السفير والقائم بالأعمال بالنيابة
لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

090310 090310 10-25750 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للصين لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة الصين (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)

مقدمة

شهد مجلس الأمن برنامج عمل موسع في ظل رئاسة الصين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. فقد تناول المجلس خلال الشهر طائفة واسعة من القضايا الإقليمية، شملت كوت ديفوار والصومال والسودان وأفغانستان ونيبال والشرق الأوسط وكوسوفو وهايتي وتوطيد السلام في غرب أفريقيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

وعقد مجلس الأمن خلال الشهر ٢١ جلسة من بينها ١٢ جلسة عامة، شملت مناقشة مواضيعية عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين، ومناقشة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ومناقشة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وعقد المجلس ٨ مشاورات مغلقة بكامل هيئته وجلسة خاصة واحدة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واتخذ المجلس أربعة قرارات وأصدر بيانا رئاسيا واحدا وثلاثة بيانات صحفية.

أفريقيا

كوت ديفوار

في ١٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، استمع المشاركون خلالها إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، تشوي يانغ - جين. وأعقب الإحاطة تبادل لوجهات النظر.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس في جلسة مفتوحة إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام عن آخر التطورات التي شهدتها عملية السلام في كوت ديفوار. وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته التي تلت ذلك، أثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من أجل تعزيز تسوية التحديات التي تواجهها

كوت ديفوار على نحو سليم، ودعوا الأطراف المعنية في ذلك البلد إلى تنفيذ اتفاق واغادوغو تنفيذا تاما.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩١١ (٢٠١٠) الذي جدد بموجبه ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠.

السودان

في ٢٦ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته عن بعثة الأمم المتحدة في السودان، قدم خلالها ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات التي شهدتها عملية السلام في السودان وكذلك عن عمل البعثة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم القوي للتنفيذ التام لاتفاق السلام الشامل، وشجعوا البعثة والمجتمع الدولي على دعم الأطراف السودانية في هذا الصدد. وناقش بعض الأعضاء أهمية توفير الحماية للمدنيين وقيام البعثة بوضع خطط للطوارئ مع اقتراب موعد انتخابات نيسان/أبريل، وبالبدء في التفكير في مستقبل وجود الأمم المتحدة بعد الاستفتاء المقرر تنظيمه في عام ٢٠١١.

الصومال

في ١٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة عامة واستمع إلى إحاطة قدمها أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال عن الحالة في ذلك البلد. وأدلى ببيانات أيضا رمتان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي، ويحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية، وعلمي أحمد دعاله، الممثل الدائم للصومال. وشدد الممثل الخاص للأمين العام على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتغلب على تحديين رئيسيين في الصومال، وهما: (أ) عدم وجود التزام فعلي وسياسة دولية ثابتة العزم؛ (ب) التأخر في تحويل الدعم الدولي إلى المساعدة المادية اللازمة. واقترح أن يدعم المجتمع الدولي هدفا سياساتيا مشتركا في سياق اتفاق جيبوتي للسلام، وأن يرسل المجلس إشارة قوية وواضحة إلى المتطرفين عن طريق تعزيز الحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال بأسلوب عملي. كما أبرز أهمية العمل بشكل وثيق مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي المشاورات التي عقدها المجلس بعد ذلك بكامل هيئته، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن الحالة في الصومال. وأعربوا عن القلق إزاء الحالة الأمنية الخطيرة هناك، وأكدوا من جديد على دعمهم لعمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩١٠ (٢٠١٠) الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل تزويد البعثة بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي، حسبما دعا إليه القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

توطيد السلام في غرب أفريقيا

في ١٢ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا عن آخر التطورات التي شهدتها منطقة غرب أفريقيا وعن أعمال المكتب. وأشار إلى أنه رغم حدوث تحسن في غرب أفريقيا في مجالات منع نشوب النزاع والانتعاش وبناء السلام، لا يزال هناك عدد من التحديات الباقية مثل عدم الاستقرار المرتبط بالانتخابات، والكوارث الطبيعية، وإصلاح قطاع الأمن، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة. كما قدم الممثل الخاص إحاطة إلى المجلس عن الحالة في غينيا. وحذر من أن الأزمة في غينيا يمكن أن تمتد لتشمل المنطقة دون الإقليمية إن تُركت دون معالجة. وأعقبت الإحاطة مشاورات للمجلس بكامل هيئته، تبادل خلالها أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية وغينيا. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة في غرب أفريقيا وفي غينيا. وأكدوا من جديد دعمهم لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا حتى يواصل دوره الفاعل في تنسيق ما يقدمه المجتمع الدولي من مساعدة إلى غرب أفريقيا. كما أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للمساعي الحميدة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا، وطلبوا إلى السلطات الغينية وإلى جميع الأطراف العمل على تسوية المنازعات القائمة حاليا من خلال الحوار والتشاور.

بوروندي

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات غير رسمية واستمع إلى إحاطة قدمها جواو هونوانا، مدير شعبة أفريقيا في إدارة الشؤون السياسية، عن آخر التطورات في بوروندي. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بعد الإحاطة. وأثنوا على مساهمة الممثل التنفيذي للأمين العام لبوروندي المنتهية ولايته وعلى عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. وأعربوا عن تقديرهم لأهمية الدور الذي يضطلع به المكتب في دعم الدورة الانتخابية، وأبرزوا أهمية التعاون الوثيق بين بوروندي والممثل التنفيذي الجديد للأمين العام الذي لم يعيَّن بعد. وبعد أن عقد المجلس مشاورات بكامل هيئته، أدلى الرئيس ببيان صحفي.

آسيا

أفغانستان

في ٦ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة عن أفغانستان، قدم خلالها الأمين العام وممثله الخاص لأفغانستان، كاي عيدي، إحاطة للمجلس عن الحالة هناك.

وذكر الأمين العام أن أفغانستان قد بلغت ''منعطفا خطيرا''، وطلب إلى حكومة أفغانستان وإلى المجتمع الدولي أن يستغلا الأشهر القادمة بأفضل قدر ممكن للتركيز على الأولويات المتفق عليها، مع تحسين هيكل التنسيق الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة بما يمكن حكومة أفغانستان من تلبية الاحتياجات الأساسية المتمثلة في توفير الأمن والخدمات للشعب الأفغاني وتطوير اقتصاد قادر على الاضطلاع تدريجيا بالمزيد من المسؤولية عن رفاه الشعب. وأعرب الأمين العام وممثله الخاص عن تقديرهما للإنجازات التي تحققت في أفغانستان، وحذرا من التحديات المقبلة. كما أشارا إلى أهمية تحسين التنسيق فيما بين جميع الأطراف. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الحالة الأمنية في أفغانستان، وشددوا على أهمية الجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في بناء القدرات الأمنية، وفي إعادة البناء على الصعيدين المدني والاقتصادي. كما طلبوا إلى المجتمع الدولي مواصلة دعمه لتلك الجهود.

نيبال

في ١٥ كانون الثاني/يناير، قدمت كارين لاندغرين، ممثلة الأمين العام لنيبال ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في نيبال، إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات التي شهدتها الحالة في نيبال وعن عمل البعثة. وفي المشاورات التي عقدها المجلس بعد ذلك بكامل هيئته، تبادل أعضاء المجلس وجهات النظر بشأن عملية السلام في نيبال. ورحبوا بالتطورات الإيجابية التي شهدتها نيبال مؤخرا، وكرروا الإعراب عن ضرورة أن تواصل كل الأطراف جهودها من أجل المضي قدما بعملية السلام وأن تعمل على تيسير إتمام الجوانب المتبقية من ولاية البعثة بحلول ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠.

وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٠٩ (٢٠١٠) الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠.

أوروبا

كوسوفو

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قدم خلالها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة، لامبرتو زانيير، إحاطة إلى المجلس عن الحالة في كوسوفو وعن عمل البعثة. وأشار إلى أن الحالة في كوسوفو تتسم بالسلام والاستقرار بوجه عام، رغم استمرار التوترات في الشمال. وشدد على أن البعثة لا تزال تضطلع بمهامها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا يزال هدفها ذو الأولوية يتمثل في كفالة دوام الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفي المنطقة. وأدلى ببيانين بوريس تاديتش، رئيس صربيا، واسكندر حسيني من كوسوفو. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر عن الحالة في كوسوفو وأكدوا مجددا على دعمهم لعمل البعثة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة عن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، قدم خلالها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية أوسكار فرنانديز – تارانكو إحاطة إلى المجلس عن آخر التطورات التي شهدتها المنطقة. وأعرب عن القلق من عدم إحراز تقدم ملموس في التوصل إلى حل لعملية السلام والأحداث التي جرت مؤخرا على الأرض. وأكد على دعم الأمين العام لاستئناف المحادثات ودعوته لتجميد الأنشطة الاستيطانية، وهو ما كررته معظم الوفود التي تحدثت أمام المجلس بعد الإحاطة. وتحدث أمام المجلس المراقب الدائم لفلسطين، والممثل الدائم لإسرائيل، وأعضاء المجلس، و ٢٥ متكلما آخر. وأعرب معظم المشاركون عن القلق إزاء الجمود الذي تشهده عملية السلام حاليا، ودعوا إلى التبكير باستئناف المحادثات بين الأطراف المعنية. كما كرروا الإعراب عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لقرار المجلس ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وشدد العديد من المتكلمين على ضرورة فتح المعابر الحدودية مع غزة فورا وفقا للقانون الإنساني الدولي، وعلى الصفة العاجلة لإعادة الإعمار. وطلب معظم المتكلمين إلى إسرائيل أن تضع نهاية لأنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات قد تمس بنتائج المفاوضات النهائية. وفي هذا الصدد، شدد العديد من المتكلمين أيضا على ضرورة تسوية وضع القدس باعتبارها عاصمة لدولتين في المستقبل. وكرر معظم المتكلمين الإعراب عن دعمهم لحل قائم على وجود دولتين في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يسهم في التسوية السلمية لقضية فلسطين وللنزاعات

العربيـــة الإســـرائيلية، والتوصـــل في نهايـــة المطـــاف إلى ســـلام عـــادل وشـــامل ودائـــم في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق بلبنان، كرر معظم أعضاء المجلس دعوتهم إلى التنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الأمريكتان

هايتي

في ١٣ كانون الثاني/يناير، التزم أعضاء المجلس دقيقة صمت حدادا على ضحايا الزلزال المدمر الذي ضرب هايتي يوم ١٢ كانون الثاني/يناير. وفي بيان صحفي تلاه الرئيس، أعرب أعضاء المجلس عن أبلغ معاني المواساة والتضامن مع جميع المتضررين من الزلزال. وأعربوا عن دعمهم القوي لحكومة هايتي وشعبها وللجهود الدولية المبذولة لمساعدة هايتي. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق امتنانهم لعمل موظفي وقوات بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وأعربوا عن بالغ الثناء لما تبذله الدول الأعضاء من جهود للمساعدة في أعمال البحث والإنقاذ، وحثوا المجتمع الدولي على مواصلة تلك المساعدة في الأشهر القادمة.

وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس خلال مشاورات عاجلة أجراها بكامل هيئته، إلى إحاطة قدمها الأمين العام عن الحالة في هايتي في أعقاب الزلزال المدمر. وأعرب الأمين العام عن قلقه العميق إزاء الآثار الكارثية للزلزال، واقترح زيادة في مستوى القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي من أجل دعم الجهود الكبيرة المبذولة في مجالي الإنعاش والاستقرار. وأعرب أعضاء المجلس عن أسفهم للخسارة المفجعة للممثل الخاص للأمين العام هادي العنابي ونائبه كارلوس كوستا والعديد من موظفي الأمم المتحدة الآخرين. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم وتضامنهم مع هايتي، حكومة وشعبا. كما أعربوا عن عميق امتنانهم لعمل البعثة والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ورحب أعضاء المجلس بمقترح الأمين العام معربين عن دعمهم لتعزيز البعثة في ظل الحالة الحرجة الراهنة. وحثوا على إبداء المزيد من التعاون والتنسيق في مساعدة هايتي في عملية الإنعاش والتعمير فيها. وبعد الجلسة، أدلى رئيس المجلس ببيان صحفي أعرب فيه عن دعم المجلس لمقترح الأمين العام بزيادة مجمل مستوى البعثة بهدف دعم الجهود الفورية للإنعاش وتحقيق الاستقرار في هايتي.

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٩٠٨ (٢٠١٠) الذي تقرر بموجبه تعزيز مستوى قوة البعثة بما مجموعه ٥٠٠ ٣ فرد من بينهم ٠٠٠ ٢ من القوات و ٥٠٠ ١ من أفراد الشرطة.

المناقشة المواضيعية

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين

في ١٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مواضيعية عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وقدم الأمين العام إحاطة إلى المجلس بشأن أحدث ما شهده التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ونتائج معتكف الأمين العام مع رؤساء المنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى الذي عقد يومي ١١ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وشارك في المناقشة ممثلون عن جامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، ومنظمة شنغهاي للتعاون، كما أدلوا ببيانات. واعتُمد بيان رئاسي (S/PRST/2010/1) كوثيقة ختامية للمناقشة، أعرب فيها المجلس عن اعتزامه النظر في اتخاذ مزيد من التدابير لتوثيق التعاون وزيادة فعاليته بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بآليات الإنذار المبكر بالنزاعات ومنعها وصنع السلام وحفظه وبنائه، وضمان اتساق جهودها وتضافرها وفعاليتها الجماعية. كما شدد المجلس في البيان على أهمية الاستفادة مما لدى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من قدرات في التسوية السلمية للمنازعات المحلية، بطرق منها تشجيع بلدان منطقة معينة على تسوية الخلافات سلميا عن طريق الحوار والمصالحة والتشاور والتفاوض والمساعي الحميدة والوساطة والتسوية القضائية للمنازعات.

مسائل أخرى

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٤ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، ميروسلاف ينتشا، عن عمل المركز. وتبادل أعضاء المجلس وجهات النظر خلال مشاورات

عقدها المجلس بكامل هيئته. وفي بيان صحفي تلاه رئيس المجلس بعد الجلسة، أعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المركز في مساعدة بلدان آسيا الوسطى على مواجهة التحديات في المنطقة، وشجعوا على إبداء المزيد من التعاون والتنسيق بين المركز وحكومات المنطقة والمنظمات الإقليمية المعنية في هذا الصدد. كما أكد أعضاء المجلس مجددا على دعمهم للجهود التي يبذلها المركز من أجل تيسير الحوار ومساعدة حكومات آسيا الوسطى في القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك.